هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في البنوك الإسلامية تجربة بنك دبي الإسلامي

The Internal legitimate Supervisory Board in Islamic Banks. The experience of Dubai Islamic Bank

سهام كردودي ـ جامعة بسكرة
kerdoudis@gmail.com
عمارية بختي ـ جامعة الجزائر 3
kerdoudis@gmail.com

ملخص :

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية إحدى أهم الفوارق الجوهرية التي تميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك، وهي تستمد وجودها من نظامه الأساسي، وتختص في دراسة وتقويم أعمال البنك الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على مفاهيم الأساسية حول هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك الإسلامي حيث سنتطرق إلى مفهومها و أهمية وجودها ومختلف نماذج وأشكال هيئة الرقابة الشرعية، وضوابط عملها. ثم نتطرق إلى أهم معايير تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية، ومراحل عملها، ثم نتطرق إلى هيئة الرقابة الشرعية ببنك دبي الإسلامي كنموذج .لنخلص في الأخير إلى استنباط المعوقات والنقائص التي تقف عائقا أمام عمل هذه الهيئات، ونحاول تقديم مجموعة من المقترحات لضمان تفعيل عملها.

الكلمات المفتاحية : هيئة الرقابة الشرعية ، البنك الإسلامي ، نماذج أشكال هيئة الرقابة الشرعية .

Abstract :

The legitimate Supervisory Board is one of the most important differences that distinguish the Islamic Bank from other banks, which derives its existence from its basic system, which is specialized in studying and evaluating the Islamic Bank's operations in accordance with Islamic Sharia.

Through this paper we will highlight the basic concepts about the legitimate supervisory authority within the Islamic Bank, where we will touch on the concept and the importance of its existence and various models of the forms of the legitimate supervisory board and controls its work and then touch on the most important

The Criteria for evaluating the performance of the legitimate supervisory board and its stages of operation. Then, we refer to the legitimate supervisory board of Dubai Islamic Bank as a model.

In conclusion, we will conclude the obstacles and shortcomings that stand in the way of the work of these bodies and try to present a set of proposals to ensure the activation of their work.

Keywords: legitimate Supervisory Board, Islamic Bank, Forms of Shari'a Supervisory Board.

مقدمة:

تنشط البنوك الإسلامية في بيئة مصرفية ديناميكية سريعة التطور، مرتكزة (قائمة) على إيديولوجية مفادها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية بهدف تحقيق الوجود العملي للاقتصاد الإسلامي. وحتى تكون إحدى أدواته الفعّالة، كان لابد لها أن تكتسي خصائص تميزها عن غيرها من البنوك. ومن أبرز سمات هذا التميز توافق أعمالها المصرفية والخدمات التي تقدمها لأحكام الشريعة الإسلامية. ولكي يتحقق لها ذلك لابد لها من وجود مرجعية شرعية تتولى فحص وتحليل ومراقبة مختلف أعمال وأنشطة البنوك الإسلامية خاصة في ظل حداثة البنوك الإسلامية من جهة، وعصرنة الأعمال المصرفية من جهة أخرى، والتي تحتاج إلى دراسة وبحث وتعمق شرعي لتبيان مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية من عدمه.

إن وجود مثل هذه الهيئة يعد ضرورة مهمة للبنك لتقويم أعماله المصرفية وفقا للضوابط الشرعية، مما يبعث الاطمئنان في نفوس المتعاملين لسلامة أعماله. وقد أوكلت هذه المهمة إلى هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك الإسلامي، والتي تعتبر امتدادا لوظيفة المحتسب التي عرفت في صدر الإسلام، وتعد جزءً مهمًا من مكوِّنات الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي.

مشكلة البحث:

وانطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي نود طرحها تتمثل في التساؤل حول ماهية هيئة الرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية، مع دراسة حالة بنك دبي الإسلامي كنموذج.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن هيئة الرقابة الشرعية ما هي إلا جهاز مستقل عن البنك لمراقبة أعماله المصرفية من الناحية الشرعية.

أهمية الدراسة: وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو هيئة الرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية من خلال عرض نماذج مختلفة لأشكال هيئة الرقابة الشرعية وضوابط عملها إضافة إلى مراحل عملها ومعايير تقييم أدائها.

محاور البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي لهيئة الرقابة الشرعية الداخلية.

ثانيا: نماذج مختلفة لأشكال هيئة الرقابة الشرعية الداخلية وضوابط عملها.

ثالثا: معايير تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية الداخلية وأهم مراحل عملها

رابعا: هيئة الرقابة الشرعية الداخلية – نموذج بنك دبي الإسلامي.

أولاً: الإطار المفاهيمي لهيئة الرقابة الشرعية

تعرف الرقابة الشرعية بأنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى، أي أن الأساس الذي قامت عليه هذه

البنوك هو تقديم البديل الشرعي للبنوك التقليدية[1]، وتتكون الرقابة الشرعية بشكل عام من هيئة الفتوى، ومهمتها إصدار الفتاوى ذات الصلة، ومن هيئة التدقيق الشرعي ومهمتها متابعة وتنفيذ الفتاوى الصادرة، ومن هيئة عليا بالبنك المركزي تكون بمنزلة محكمة عليا لجميع هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي[2].

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنركز على هيئة الرقابة الشرعية العاملة داخل البنوك الإسلامية، ونتطرق من خلال هذا العنصر إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بها .

1.تعريف هيئة الرقابة الشرعية الداخلية:

هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات. ويجوز أن يكون أحد أعضائها من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات. ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها، والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة[3].

[1]- محمد سليم وهبة و كامل حسين كلاكش : المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 ، 2011 ، ص 98.

[2]- قطان احمد امين علي : هيئات الرقابة الشرعية ، اختيار أعضائها و ضوابطها ، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في مملكة البحرين 22-23 جمادى الأولى 1429 ه الموافق ل 27-28 مايو 2008 ، ص 5 .

[3]- معايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (01) ، 2010 ، ص 4

وتختلف تسمية الرقابة الشرعية بين البنوك الإسلامية، فهي لجنة أو هيئة الإفتاء، أو هيئة الرقابة الشرعية، أو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، أو لجنة الرقابة الشرعية، أو المراقب الشرعي، أو المستشار الشرعي. كما يختلف موقعها من الهيكل التنظيمي للبنك، فهي قد تكون تابعة للجمعية العمومية أو لمجلس الإدارة أو للمدير العام[4].

2.أهمية وجود هيئة الرقابة الشرعية الداخلية:

لا تتحقق إسلامية المصرف إلا بشرط وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية تقوم بإفتاء المصرف بما يحل وما يحرم من المعاملات المصرفية، وتقوم بمراقبة أنشطة المصرف الإسلامي للحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية للمعاملات. ولا غنى للهيئة للقيام بنشاطها الرقابي عن وجود مراقبين شرعيين داخليين يدققون في المعاملات، ويرفعون ملاحظاتهم إلى الهيئة للحكم عليها[5]. فوجودها ضروري جدا لعدة اعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي[6]:

- ✓ أنها الجهة التي ترصد وتراقب سير أعمال المصارف الإسلامية وتحدد مدى التزامها بالأحكام الشرعية في تنفيذ معاملاتها.
- ✓ افتقار معظم العاملين في المصارف الإسلامية إلى الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية، مما يضفي أهمية على وجود مثل هذه الهيئة.

[4] محمد محمود العجلوني : البنوك الإسلامية (أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 150.

[5] سعيد جمعة عقل و حربي محمد عريقات : إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 291-292.

[6] محمد سليم وهبة وكامل حسين كلاكش، المرجع السابق، ص 99-100.

- ✓ وجود هيئة الرقابة الشرعية يعطي المصرف الإسلامي الصبغة الشرعية بنظر زبائنه وجمهور المواطنين الذين لا يتعاملون مع المصارف التقليدية.
- ✓ في الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان والتجارة الالكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، و إن وُجِدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم، يصبح وجود هذه الهيئة ضروريا.
- ✓ إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى نظرا لتميز هذه العمليات بالتغيير المستمر وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف. ومن ثَمَّ فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال دائم مع الرقابة الشرعية لأنهم بحاجة دائمة إلى الفتوى أثناء عملهم .

ثانيا: نماذج مختلفة لأشكال هيئة الرقابة الشرعية الداخلية وضوابط عملها

1.نماذج مختلفة لأشكال هيئة الرقابة الشرعية الداخلية:

اشترطت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم01 لسنة 2010، والخاص بهيئات الرقابة الشرعية على أن يكون لكل بنك إسلامي هيئة يعينها المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية بناء على توصية من مجلس الإدارة، ثم تقوم هذه الهيئة بتعيين مراقبٍ شرعيٍّ أو أكثر من بين أعضائها لمساعدته في أداء مهامه. أما الاستغناء عن

خدمات أي عضو من الهيئة فيجب أن يتم بموجب توصية مقدَّمة من طرف مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في الجمعية العامة[7]، غير أن الواقع العملي أظهر نماذج مختلفة لأشكال هيئة الرقابة الشرعية، كما هو مبيَّن في الحالات التالية[8]:

ـ الحالة الأولى: عدم وجود هيئة رقابة شرعية

هناك حالات ينعدم فيها وجود هيئة رقابة شرعية داخل الهيكل التنظيمي، ولكن يوجد بدلها مستشار شرعي من خارج المؤسسة يلجأ إليه عند الحاجة على منوال المستشار القانوني، والمستشار الاقتصادي. وهذه الحالة موجودة في البنوك الإسلامية الصغيرة، وفي فروع المعاملات المالية الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، حيث يبين المخطط الموالي موقع هيئة الرقابة ضمن الهيكل التنظيمي وفقا لهذه الحالة:

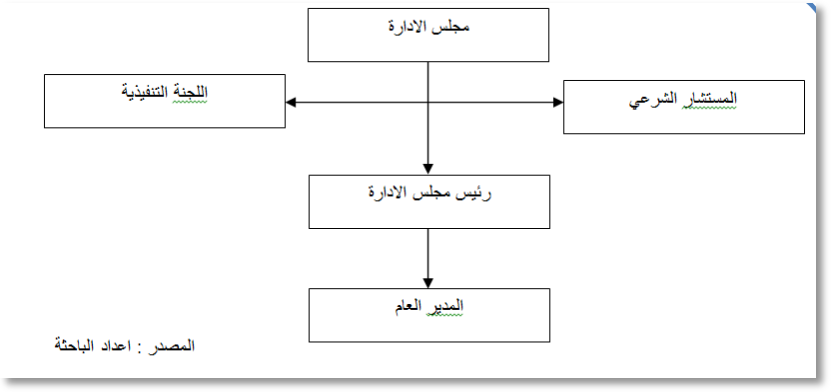

المصدر : إعداد الباحثة

[7] انظر : معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (01) ، 2010 ، ص 04 -05.

[8] علي الجبوري : إدارة المصارف الإسلامية (نظام مالي عادل)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 228.

ـ الحالة الثانية : وجود هيئة رقابة شرعية بدون مراقب شرعي

وهناك حالات أخرى توجد فيها هيئة رقابة شرعية داخل الهيكل التنظيمي ولا يوجد مراقب شرعي متواجد بالبنك طوال الوقت. وهي تجتمع على فترات دورية عند الطلب أو الحاجة. وتوجد هذه الحالة في البنوك الإسلامية متوسطة الحجم أو التي ترى أن قسم الرقابة الداخلية عليه مسؤوليات الرقابة المالية والإدارية والشرعية جميعها[9].

ـ الحالة الثالثة : وجود هيئة رقابة شرعية و مراقب شرعي

وهناك حالات تجتمع فيها وجود هيئة رقابة شرعية داخل الهيكل التنظيمي ووجود مراقب شرعي ومعاونون له في الوقت نفسه، ويكونون متواجدين في المؤسسة طوال الوقت ليقوموا بكافة مهام الرقابة الشرعية. و هذه الحالة موجودة في البنوك الإسلامية الكبيرة[10]، والمخطط الموالي يبين موقع هيئة الرقابة ضمن الهيكل التنظيمي وفقا لهذه الحالة:

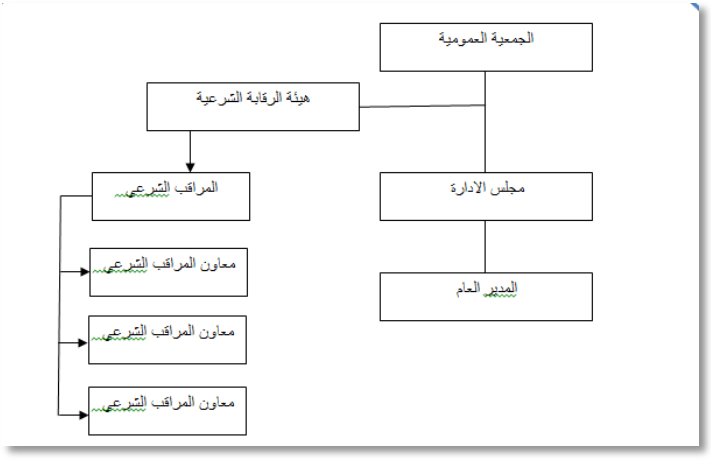

المصدر: إعداد الباحثة

[9] علي الجبوري ، المرجع السابق ، ص 228.
[10] علي الجبوري ، المرجع السابق ، ص 228.

2.ضوابط عمل هيئة الرقابة الشرعية الداخلية:

تتميز الرقابة الشرعية على نشاط البنك الإسلامي باستقلالها وتكوُّنِها من خيرة علماء الدين والاقتصاد الإسلامي، وتمارس عملها ضمن مجموعة من الضوابط تضمن لها حسن قيامها بمهامها، وتتمثل هذه الضوابط في[11]:

- لا يعتبر أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من العاملين في المصرف الإسلامي، ولا يخضعون لإشراف إدارته، وبالتالي لا تتأثر آراؤهم بأي ضغط إداري أو غير إداري من جانب العاملين في المصرف، فضلا عن كونهم أصلا مشهودا لهم بالتقوى والورع ومخافة الله، ولا يخشون في الله لومه لائم، و من ثم يصعب التأثير على آرائهم وتوصياتهم.
- يتم تعيينهم من جانب الجمعية العمومية لحملة أسهم المصرف الإسلامي وتحدد مكافأتهم مقدما، ولا يجوز أن يترك هذا الأمر لمجلس إدارة المصرف، بل يتبع في تعيينهم الخطوات والإجراءات الخاصة بتعيين مراقبي الحسابات وذلك ضمانا لحياديتهم.
- تعطى لهيئة الرقابة الشرعية السلطات والصلاحيات والحقوق كافة التي تمكنها من مباشرة وظيفتها بفاعلية كاملة وبما يجعلها قادرة على النفاذ لجميع أعمال المصرف والإحاطة بدقائقها، وتزويد هيئة الرقابة بجميع الأدوات والوسائل التي تمكنها من حسن القيام بهذه المهمة.

[11] علي الجبوري، المرجع السابق، ص 228.

- تزويد هيئة الرقابة بالبيانات والمعلومات والإيضاحات التي تمكنها من إبداء الرأي أو التي تساعدها على استجلاء الأمور والتأكد أنها تسير في مسارها الصحيح وإعطائها حق التفتيش والاطلاع على سجلات المصرف ومراسلاته ومستنداته كافة .

ثالثا : معايير تقييم الهيئة الرقابة الشرعية الداخلية و أهم مراحل عملها

1.معايير تقييم الهيئة الرقابة الشرعية الداخلية:

لضمان سلامة المعاملات المصرفية من الجانب الشرعي اجتهد الباحثون في مجال المصرفية الإسلامية لوضع معايير لتقييم أداء الهيئات الشرعية الذي يعكس أداء البنك الإسلامي من الناحية الشرعية. وقد وضعوا العديد من المعايير يمكن تصنيفها إلى صنفين: معايير شكلية وأخرى موضوعية.

أ.معايير شكلية: من بين أهم المعايير الشكلية لتقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية نجد:

- وجود هيئة رقابة شرعية من عدمه.
- عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- شكل هيئة الرقابة الشرعية. فهناك عدة أشكال منها: مستشار شرعي، أو هيئة رقابة شرعية مستقلة تعينها الجمعية العامة، أو جهاز رقابة شرعية مستقل عن الجمعية العمومية للمساهمين وغيرها من الأشكال.
- كيفية اختيار وتعيين أعضاء الهيئة.

ب. معايير موضوعية: هناك عدة مؤشرات موضوعية مرتبطة بعمل الهيئة وتقييم أدائها نذكر أهمها في الجدول الموالي:

المعيار	المعنى
معيار الشرعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل البنك الإسلامي .
معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته
معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية .
معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور

المصدر: شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ص 4.

2. أهم مراحل مهام الرقابة الشرعية الداخلية: تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهامها وفقا لثلاث مراحل تتمثل فيما يلي[12]:

- الرقابة الشرعية السابقة للتنفيذ: وتسمى بالرقابة الوقائية للعمليات والمشاريع التي تنوي إدارة البنك تنفيذها، حيث تقوم هيئة الرقابة الشرعية بجمع كل البيانات والمعلومات لتعرضها فيما بعد على هيئة الفتوى لتدلي برأيها فيها قبل إقدام البنك على تنفيذها. فإذا تبيَّن أنها مخالفة لأحكام

[12] سعيد جمعة عقل وحربي محمد عريقات، المرجع السابق، ص 291-292.

الشريعة استبعدتها أو قامت بتعديلها بما يتوافق مع الأحكام الشرعية[13]. حيث يتم عرض الموضوعات والمسائل على الهيئة مسبقا، وقبل أن يقوم البنك بتنفيذ المعاملة أو النشاط، فإن أجازت الهيئة المسألة صار العمل بها، و إلا تركت، حيث تقوم الهيئة بتحضير وإعداد كل ما يلزم على المستوى التنفيذي ليكون أداءه على أسس إسلامية من حيث النماذج، والعقود، والمستندات المستخدمة، وسياسات وصيغ التحليل والاستثمار المطبقة في البنك، وعلاقات البنك مع العملاء، والبنك المركزي والبنوك التقليدية[14]. لذا فعلى الرقابة الشرعية في هذه المرحلة[15]:

- المراجعة الشرعية لصيغ العقود ولكل المقترحات من أساليب الاستثمار الجديدة.
- مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي
- إعداد دليل علمي شرعي .
- إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة للبنك الإسلامي لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية.

ـ الرقابة أثناء التنفيذ وتسمى الرقابة العلاجية: وهي مراجعة وتدقيق العمليات المصرفية والاستثمارية التي تحتاج إلى رأي شرعي. وتتمثل في المتابعة الشرعية لأعمال البنك، وذلك من خلال مراحل التنفيذ المختلفة بهدف التأكُّد من التزام البنك بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة، ومتابعة تصحيحها أولا بأول، وتتم هذه العمليات جنبا إلى جنب مع تأدية وسير العملية المصرفية في البنك، وخلال اجتماعات مجلس الإدارة والاجتماع

[13] محمد محمود العجلوني ، المرجع السابق ، ص 154.
[14] محمد سليم وهبة و كامل حسين كلاكش، المرجع السابق، ص 102- 103.
[15] محمد محمود العجلوني المرجع السابق ، ص 154.

مع المدير العام. وتشمل أيضا الرقابة على طريقة تنفيذ الأعمال المصرفية من قبل الموظفين، هذا بالإضافة إلى[16]:

- إبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من معاملات البنك
- اشتراط موافقة الهيئة على إتمام المشروعات الاستثمارية قبل اتخاذ الخطوة النهائية في التنفيذ.
- سرعة التحقيق في الشكاوي من الناحية الشرعية أثناء التنفيذ، وعمل اللازم تجاهها.
- الاطلاع على تقارير هيئة التدقيق الشرعي بشأن المراجعة الشرعية لعمليات البنك وإبداء الرأي بشأنها.

ـ الرقابة اللاحقة للتنفيذ: أي الرقابة التكميلية أو رقابة المتابعة. وتمثل أغلب أعمال الرقابة الشرعية، لأنها تتناول الأعمال العادية والمتكررة، والتوجيهات الصادرة عن جهة الاختصاص، كمراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ، ومراجعة البيانات الدورية المرسلة من البنك للجهات الرسمية، ومراجعة تقارير الجهات الرقابية كالبنك المركزي[17].

رابعا : هيئة الرقابة الشرعية الداخلية– نموذج بنك دبي الإسلامي .

قبل التطرق إلى هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي الإسلامي لابد من توضيح مفهوم البنوك الإسلامية و فلسفة عملها وأهم خصائصها:

[16] محمد سليم وهبة و كامل حسين كلاكش ، المرجع السابق ، ص 103.
[17] المرجع نفسه، ص 103.

1.مفهوم البنك الإسلامي:

هو ذلك البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة[18].

1.1.فلسفة عمل البنوك الإسلامية:

تقوم فلسفة عمل البنوك الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها [19]:

- منع التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءً.
- مبدأ الغنم بالغرم أي المشاركة في الربح والخسارة .
- مبدأ النقود لا تلد نقودا، أي أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، وأن هذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر، وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة .
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة ومضاربة ومرابحة بيع السلم وغيرها من صيغ التمويل.
- توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2.1.خصائص البنوك الإسلامية:

من أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها مايلي[20]:

[18]- محمد سليم وهبة وكامل كلاكش: المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 ،2011، ص 14.

[19]- علي الجبوري، " إدارة المصارف الإسلامية ــ نظام مالي عادل ــ " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 19-20.

- استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً.
- توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال .
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .
- تجميع الأموال المعطَّلَة و دفعها إلى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالفة أحكام الشريعة.
- تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية أو فيما بينها وبين باقي دول العالم .
- إحياء نظام الزكاة .
- المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات .
- عدم إسهام هذه البنوك أو تأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم.

3.1 ـ البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة:

ينسب الكثير من الباحثين الاقتصاديين ظهور البداية الحقيقية لميلاد البنوك الإسلامية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إنشائها لأول مصرف تجاري إسلامي متمثل في بنك دبي الإسلامي سنة 1975 م. كما ينسبون إليها أيضا تبني فكرة إصدار قانون خاص لتنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال ما عُرِف بالقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985م الصادر بتاريخ 3 ربيع الثاني 1406 هـ الموافق 15 ديسمبر 1985م، والذي أعطى تعريفا محددا للمصرف

[20]- عبد الرزاق الهيتي : المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ،دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص 44.

الإسلامي، و قنَّن علاقاته وأغراض إنشائه، و نظم إدارته وما إليها من الإجراءات القانونية والإدارية التي تستتبع هذا التنظيم.

وقد سعت دولة الإمارات إلى وضع إستراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، وتحويل مدينة دبي لتصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي، مرتكزة في ذلك على ريادتها وتميزها عالمياً في سبع مجالات محددة هي: التمويل الإسلامي، وصناعة الأغذية الحلال، والسياحة العائلية، والاقتصاد الرقمي الإسلامي، والفنون والتصاميم الإسلامية، ومركز الاقتصاد الإسلامي لمعايير إصدار الشهادات، والمركز الدولي للمعلومات، ومستندا سموه على ريادتها وأسبقيتها في إنشاء أول مصرف إسلامي على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي، مع وجود أول سوق مالي إسلامي بها عزز من ثقافتها الإسلامية والدينية المتسامحة والمنفتحة على الثقافات بما يتماشى مع ما يمتاز به الاقتصاد الإسلامي من مبادئ نبيلة متكاملة، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع، والاقتصاد الوطني، وما تتمتع به من اقتصاد حر ومرن، قادر على استيعاب المتغيرات وفتح آفاق جديدة ورحبة ، بالإضافة إلى ما تمتلكه من بنية تحتية وتقنية ولوجستية تؤهلها لأن تستوعب قطاع الاقتصاد الإسلامي الذي صار يستحوذ على أهمية عالمية متزايدة، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبع قطاعات رئيسية بحسب " المؤشر

العالمي للاقتصاد الإسلامي " الصادر عام 2015 ، والذي يشمل 73 دولة[21].

وينشط ضمن القطاع المصرفي في دولة الإمارات المتحدة حوالي 23 بنكا محليا من ضمنها 8 بنوك ذات طابع إسلامي في مقابل 26 بنكا أجنبيا خلال سنة 2016، وذلك حسب ما ورد في التقرير السنوي للبنك المركزي الإماراتي سنة 2016. وفيما يلي قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الإمارات المتحدة:

- الجدول رقم (03): قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في السوق المصرفية الإماراتية

الرقم	اسم البنك	سنة الإنشاء	ملاحظة
1	بنك دبي الإسلامي	1975	
2	بنك الإمارات الإسلامي	2004	
3	بنك الشارقة الإسلامي	2002	تم انشاؤه سنة 1975 كبنك تقليدي و تم تحويله إلى بنك إسلامي سنة 2002
4	بنك أبو ظبي الإسلامي	1997	
5	بنك نور	2008	
6	مصرف عجمان	2008	
7	مصرف الهلال	2008	
8	مصرف المشرق الإسلامي	/	بنك تابع مجموعة المشرق التي أسست سنة 1967

- المصدر : من إعداد الباحثين

[21]- أحمد ماجد : دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، يونيو 2016. ص09.

1.التعريف ببنك دبي الإسلامي: تأسس بنك دبي الإسلامي سنة 1975. وهو يدير أعماله من خلال مقره الرئيسي بالعاصمة دبي. يملك البنك حوالي 90 فرعاً في شتى أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة من الشركات التابعة له. وله عديد من النشاطات الاستثمارية في دول مختلفة كفرنسا وألمانيا وهولندا وأستراليا والأردن وغيرها.

ويعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم، والبنك الإسلامي الأكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، حيث يتمتع بإجمالي موجودات تقارب 46 مليار دولار أمريكي، ورأس مال في السوق يعادل 7 مليار دولار أمريكي، وقوى عاملة للمجموعة كاملة تفوق 8000 موظف، كما أنه يحظى بحضور قويّ في جميع أنحاء الإمارات، ونمو دولي في نطاق عملياته التي تغطي كلا من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا[22].

وقد نص عقد تأسيس بنك دبي الإسلامي ونظامه الأساسي على إنشاء هيئة للفتوى والرقابة الشرعية وفق ما تنص عليه المادة السادسة من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985م، والخاص بالمصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، والذي يلزم المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية الناشطة داخل دولة الإمارات بضرورة تشكيل هيئة

[22]موقع بنك دبي. تاريخ الولوج :2017/07/12
http://www.dib.ae/ar/about-dib/executive-management

للرقابة الشرعية لا يقل عددها عن ثلاثة أعضاء تتولى مطابقة معاملات وتصرفات البنك لأحكام الشريعة الإسلامية[23].

2.هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك:

تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي من أربعة أعضاء ورئيس لهم، يعتبرون من علماء الشريعة المشهورين الذين يحملون في الوقت نفسه خبرة واسعة في القانون والاقتصاد وأنظمة الصيرفة الحديثة. وتشرف الهيئة على عملية تطوير منتجات وخدمات التمويل والاستثمار في البنك، إضافة إلى تعزيز مسيرة البنك بإصدار الفتاوى والتوجيهات الشرعية في التعاملات اليومية حسب احتياجات وحدات العمل المختلفة في البنك.

كما أن هناك فريقا مكوَّنا من المدققين الشرعيين يعمل تحت إشراف الهيئة ويقوم بالتدقيق المستمر لتعاملات البنك لتأكيد توافق جميع معاملات البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتشرف على هذه الهيئة هيئة عليا شرعية تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء، مهمتها تولي الرقابة العليا على المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية. وهي ملحقة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف وفقا للمادة الخامسة من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985م والخاص بالمصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية[24].

---

[23] موقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
https://www.centralbank.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=142&cle تاريخ الولوج : 2017/07/12

[24] المرجع نفسه

النتائج و التوصيات :

تعد هيئة الرقابة الشرعية الداخلية نوعا جديدا من الرقابة يتوافق مع أيديولوجية البنك الإسلامي حيث تسهر على توجيه أعماله وتكييفها بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. وبذلك تقوم بدور كبير في حماية البنك من الانحراف عن قيمه ومبادئه، غير أنها تعاني من كثير من النقائص والمعوقات ومن أهمها:

- أحيانا لا توجد هيئة رقابة شرعية داخل البنوك الإسلامية، أو يوكل الأمر فيها إلى مراقب شرعي واحد مما يجعل مجال الخطأ واسعا في الجانب الشرعي.
- تبعيتها لمجلس الإدارة يحد من استقلاليتها .
- وجودها بشكل دوري بالبنك وليس بشكل دائم يحد من إشرافها الكامل والدقيق على مختلف قضايا البنك الإسلامي.

كل هذه الأمور وغيرها تقف عائقا أمام عمل الهيئة الشرعية داخل البنوك الإسلامية، و تحد من كفاءتها. لذا لابد من التقيد بمجموعة من الضوابط سواء من الناحية الشكلية (التعيين، موقع الهيئة في الهيكل التنظيمي، عدد أعضائها وغيرها)، أم من الناحية الموضوعية لإتاحة مجال مناسب من الحرية لها بما يسمح لها بالعمل بكفاءة وإتقان. ويمكن اعتبار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك دبي نموذجا يحتذى به لما لها من مقومات إيجابية تتمثل بشكل خاص فيما يلي:

- تتكون الهيئة من مجموعة من الأعضاء الذين يتجاوز عددهم الثلاثة.
- تقوم بإصدار الفتوى وتوكل إلى المدققين الشرعيين مهمة متابعة تنفيذها.
- تشرف على تشكيلها الجمعية العمومية للمساهمين بما يضمن استقلاليتها.
- إشراف هيئة عليا على أعمال هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك يساعد في تصحيح وتقويم مسار البنك، ويضمن جدية عمل الهيئة.

قائمة المراجع

1 . قطان أحمد أمين علي: هيئات الرقابة الشرعية، اختيار أعضائها وضوابطها، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في مملكة البحرين 22-23 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 27-28 مايو 2008 .

2 . معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (01)، 2010.

3 . محمد محمود العجلوني: البنوك الإسلامية (أحكامها – مبادؤها – تطبيقاتها المصرفية)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .

4 . محمد سليم وهبة وكامل حسين كلاكش: المصارف الإسلامية _ نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان، ط1، 2011 .

5. علي الجبوري: إدارة المصارف الإسلامية (نظام مالي عادل)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016م.

6 . سعيد جمعة عقل وحربي محمد عريقات: إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010 .

مواقع الانترنت:

7 . موقع بنك دبي:
http://www.dib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

8 . موقع بنك دبي:
http://www.dib.ae/ar/about-dib/executive-management

9 . موقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
https://www.centralbank.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=142&

10 . عدنان شلون، الرئيس التنفيذي للمجموعة، الإدارة التنفيذية ، موقع بنك دبي
https://www.centralbank.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=142&

11 . موقع بنك دبي
http://www.dib.ae/ar/about-dib/sharia-board